

### تقرير البورصة اليومي

## عمليات بيع عشوائية تدفع السوق لتراجع حاد.. والقيمة إلى أدنى مستوى في شهر

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على تراجع حاد لجميع مؤشراتَه خاصة السعري الذي استقر بعد خسارة قرابة 99 نقطة عند مستوى 7624 نقطة على موقع عمليات بيع واسعة النطاق شهدتْها الجلسة منذ إدخال الأوامر وحتى نهايتها. وفي المقابل، تراجع المؤشران الوزني وكويت 15 بشكل لافت خلال الجلسة التي سيطر اللون الأحمر على مجرياتها بشكل قوي، وكان سهم زين أكثر الأسهم الضاغطة على المؤشرين، هذا الى جانب سهم اجيليبي.

وجاءت الجلسة الختامية للأسبوع في اطار توقعات استمرار موجة البيع الاحجام عن الشراء وضخ سيولة جديدة نظرا لتوافر عوامل سلبية خارجية ومحلية، الا ان حدة الخسائر وخاصة على مستوى المؤشر العام والتي تحطت الـ 100 نقطة خلال التعاملات كانت خارج نطاق التوقعات خاصة

### أسرار البورصة

● أشارت مصادر الي دخول المحفظة الوطنية على عدد من الاسهم القيادية بهدف الحفاظ على مستوياتها السعريّة في ظل التراجع اللافت الذي شهده السوق في جلسة أمس، لافتة إلى ان سهم زين حظي بارتفاعات كبيرة في الفترة الأخيرة وكانت عمليات البيع لجني الأرباح اكبر من محاولات الدعم.

● تركّز محافظ مالية بالسوق الآن على اسهم صغيرة لم تكن ضمن دائرة اهتمامها في

كميات التداول، ما يعني ان الشراء كان اقل بكثير من المعروض وهو ما أدى الى انخفاض كميات التداول في جلسة أمس مقارنة بالتي سبققتها بنسبة تفوق 31٪ وهو ما أدى بالضرورة الي انخفاض القيمة بنسبة تفوق 31٪.

وركزت عمليات البيع على مستوى الاسهم الرخيصة على أسهم تمويل الخليج ومدينة الأعمال والمستثمرون وايضا والديرة والساحل والمال وبيان والقرين القابضة والمستثمرون والمتحجعات واندك وانيار والميادين وانوفست وهي مجموعة من الاسهم التي شهد بعضها ارتفاعات سريعة وبعضها لم يشهد، ما يعني ان عمليات البيع كانت عشوائية ولم يكن الهدف منها هو جني الأرباح.

وبهذا التراجع الكبير للمؤشر السعري يكون قد ابتعد عن مستوى 8000 نقطة الذي كان السوق على اعتابه

قبل نحو اسبوعين.

#### مؤشرات السوق

انخفض المؤشر السعري للبورصة الكويتية بمقدار 92,8 نقطة ليصل الي مستوى 7624,6 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,52 نقطة ليصل الي مستوى 458,7 نقطة كما تراجع كويت 15 بمقدار 6,09 نقاط.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة في جلسة أمس 298,8 مليون سهم نفذت من خلال 8341 صفقة بقيمة نقدية بلغت 26,9 مليون دينار، وهو ادنى مستوى للقيمة النقدية منذ قرابة الشهر.

وشهدت منغبرات السوق تراجعاً لافتاً امس، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 31,2٪، كما تراجعت الصفقات بنسبة 17,3٪، وتراجعت قيمة التداول بنسبة 31,1٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب قيمة التداول من خلال 7,8 ملايين

### جنوح للتراجع في أسواق المال الخليجية

جنحت أغلب أسواق المال الخليجية للتراجع أمس بنسب متفاوتة على وقع عمليات بيع سيطرت على مجريات التداول، وكان أكثر هذه الأسواق انخفاضا سوق الكويت بنسبة 1,2٪، وتراجع سوق دبي بنسبة 0,23٪، وتراجع سوق ابوظبي المالي بنسبة 0,10٪، وتراجع سوق البحرين بنسبة 0,10٪، وتراجع كذلك سوق مسقط بنسبة 0,41٪، وفي المقابل ارتفع السوق السعودي بنسبة 0,3٪، وارتفع كذلك السوق القطري بنسبة 0,65٪.

دينار تشكل 28,9٪ من اجمالي، تصدرها سهم وربة الذي يشهد عمليات تجمع استثنائية في هذه الآونة، وذلك من خلال تداولات بقيمة 1,8 مليون دينار تشكل 6,7٪ من الاجمالي.

واستحوذت اسهم 5 شركات على 43,3٪ من اجمالي كميات التداول، تصدرها سهم تمويل الخليج الذي تصدر هذه القائمة طيلة جلسات الاسبوع وذلك من خلال تداول 36,9 مليون سهم تشكل 12,3٪ من الاجمالي.

### أرقام ومؤشرات

## 92.8

نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 1,2٪، وتراجع الوزني بنسبة 0,55٪، كما تراجع كويت 15 بنسبة 0,56٪.

## 7.8

ملايين دينار قيمة تداول اسهم 5 شركات تشكل 78,9٪ من الاجمالي.

## 298.8

مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 26,9 مليون دينار.

## لجنة السوق أقرّت التوزيعات النقدية وزيادة رأسمال الشركات

أقرت لجنة سوق الكويت للأوراق المالية أمس آلية قيام الشركات المدرجة بالتوزيعات النقدية وزيادة رأسمال الشركات بصورة نهائية وفقا لقانون الشركات الجديد، حيث سيصدر قرار من وزير التجارة والصناعة بهذا الشأن، وسيتم إلزام الشركات بإبلاغ إدارة السوق بأي قرارات للجمعية العمومية قبل الساعة السادسة مساء من يوم التوقيع، وسيتم التفعيل والعمل بالقرار مع بداية العام المقبل حتى تكون هناك فترة للشركات لإعادة ترتيب أوضاعها وفقا للقرار.

وقال مدير عام السوق فالح الرقبة، في تصريحات صحافية على هامش انعقاد اللجنة التي ترأس جزءاً منها الوزير أنس الصالح، أن اللجنة أحاطت علما بموافقة هيئة الأسواق على تعيين خالد احمد البدر نائبا لمدير السوق لشؤون السوق، بالإضافة الى تثبيت عبدالعزيز المرزوق نائبا لمدير السوق لشؤون التداول، متوقعا ان يبدأ العمل خلال اسبوع تقريبا وسيكون القرار نافذا بعد توقيع وزير التجارة والصناعة.

وأضاف الرقبة ان لجنة السوق ناقشت ايضا ثلاثة مواضيع أخرى، وهي قضية التحول ومتابعة الإجراءات والقرارات في هذا الشأن وفقا لكتاب الهيئة، بالإضافة الى أنه تم بحث موضوع إدراج بنك وربة وما تخضع عنه من إصدار قرارات تمت مناقشتها وأخيرا المصادقة على محضر الاجتماع الرابع الذي عقد مؤخرا.

● **شريف حمدي**

## «كفيك» تتسلم 12,8 مليون دولار من بيع أحد استثماراتها في الربع الأخير

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار أنه وبالإشارة إلى إفصاحها السابق بتاريخ 8 نوفمبر 2012، وبتاريخ 26 ديسمبر 2012 وبتاريخ 6 فبراير 2013، فيما يتعلق ببيع أحد الاستثمارات المملوكة للشركة بشكل غير مباشر من خلال صندوق كفيك للملكيات الخاصة في الشرق الأوسط، تود الشركة الإفصاح عن آخر تطورات عملية البيع: 1- اكتملت الشروط الأساسية لإتمام بيع ذلك الاستثمار الكويتي وغير المدرج، والمتعلقة بموافقة الجهات الرقابية على عملية البيع.

2- لا يوجد تعديل على حصة كفيك من الأرباح المتوقعة من هذه الصفقة والتي تم الإفصاح عنها من قبل والبالغة 3,3 ملايين دولار، والتي تم تسجيلها خلال الربع الثالث من هذا العام. هذا ومن المتوقع أن يقوم صندوق كفيك للملكيات الخاصة في الشرق الأوسط، والمملوك لـ «كفيك»، بشكل مباشر وغير مباشر بنسبة 67٪ تقريبا، يتسلم ثمن البيع البالغ نحو 12,8 مليون دولار تقريبا خلال الربع الرابع من هذا العام وفقا لشروط عقد البيع والشراء الموقع مع البنك.

## «المركز الدبلوماسي»؛ استهلاك النفط في الخليج سيتضاعف في 2024 إذا استمر الطلب على الوقود

ذكر تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية انه اذا استمر الطلب على الوقود في دول الخليج العربية في الارتفاع بنفس النسبة التي ارتفع إليها خلال العام الماضي فإن استهلاك النفط سيتضاعف في عام 2024 المقبل. وأوضح التقرير ان إهدار الموارد الطبيعية في دول الخليج العربية من شأنه ان يؤثر سلبا في الاقتصاد (الغاز والنفط) من شأنه ان يؤثر سلبا على الاقتصاد ويقوض المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات، مبينا ان دول الخليج تستهلك في الوقت الحالي طاقة أولية تفوق ما تستهلكه دول أفريقيا بالكامل على الرغم من ان عدد سكانها لا يتجاوز 5٪ من عدد سكان القارة السمراء. وقال ان هذه الاحتياطيات تصل وفقا للتقرير الإحصائي السنوي لشركة (بريتيش بيتروليوم) البريطانية لعام 2013 الي 493 مليار برميل أو ما يعادل 29,8٪ من الاحتياطيات الحالية، مبينا ان العمر الافتراضي للنفط بعد الأعلى في دول الخليج اذ يصل الي 65 عاما في السعودية و80 عاما في الإمارات وأكثر من 97 عاما في الكويت.

وحول احتياطيات دول الخليج من الغاز الطبيعي، لفت التقرير الي انها تعادل 20,2٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، ولكن تلك الاحتياطيات الهائلة يتم دهرها سريعا مع انتشار ظاهرة ما يعرف بالغاز المحروق المصاحب لإنتاج النفط، مبينا ان العمر الافتراضي للنفط بعد الأعلى في إنتاج الطاقة الكهربية خاصة أن الغاز بخلاف النفط ووقود غير ملوث وصديق للبيئة.

وأوضح ان شح الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي سيمسح أكثر تأثيرا بحلول عام 2015 في الوقت الذي يرتفع فيه الطلب وستتناقص الموارد اللازمة لتلبية حاجات الدول، حيث ان الارتفاع في استهلاك الطاقة واستهلاك حقول النفط وحلات التنقيب عن الغاز وغفوت تصدير الغاز الطويلة الأمد الي الحد من الإمدادات المحلية للغاز في المنطقة. وقال ان التوقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي في دول الخليج تزداد بسبب الركود الحالي على الرغم من الاستثمارات الحالية في مجال الاستكشاف والإنتاج المتكثف في النفط فقط اذ يتم إنتاج واستخراج النفط باستخدام كميات كبيرة جدا من الغاز والذي تسبب في نقصه في الأسواق الخليجية ومن شأنه ان يؤدي الي حدوث ركود دائم ما يمنع عودة الاقتصادات الإقليمية الي مستويات نمو ما قبل الركود العالمي خلال عام 2008 الماضي.

وأشار التقرير الي ضرورة تقصص الغاز واستمرار حلة الخليجية في ضوء نقص الغاز أوليها استمرار حاجة الركود حتى عام 2015 أو بعده في دول مجلس التعاون الخليجي مع توقعات بنقص الغاز وهناك ستكون الآثار أقل ضررا، أما ثانيهما فهو عودة النمو لما قبل 2008 أي مع عودة مستويات الطلب على الغاز لتعود بقيمة المالية العالمية مع التوقعات بشح الإمدادات الغازية وسيكون ذلك هو السيناريو الأسوأ، حيث من المتوقع ان يرتفع النقص في الغاز الي أكثر من 50 مليار متر مكعب في عام 2015. وأكد انه يتعين على الحكومات الخليجية اتباع مزيج من التدابير قصيرة وطويلة الأجل لمعالجة نقص الغاز لأنها تحتاج الي استنفار في تطورات جديدة لزيادة الإنتاج وزيادة أسعار الغاز المحلية بشكل مطرد لتشجيع التوسع في استخدام مصادر بديلة في مزيج الطاقة.

وبين ان العديد من الدراسات تشير الي ان منطقة الخليج مرشحة لاستيراد كميات أكبر من الغاز المسال في المستقبل نظرا لاستهلاكها الكبير للكهرباء خاصة في فترة الصيف، مشبرا الي احتمال اضطراب بعض دول الخليج خصوصا في فصل الصيف اما الي شراء الغاز المسال نحو 12 اى الي 15 دولار للمليون وحدة حرارية توليد الطاقة والكهرباء أو اللجوء الي حرق النفط الذي تبلغ قيمة المليون وحدة حرارية منه نحو 16 دولارا. وشدد التقرير على ان تشريد الاستهلاك ومراجعة أسعار الغاز الطبيعي في دول الخليج العربي اصبح واجبا من أجل التخطيط لمستقبل خال من وجود نقص في توليد الطاقة.

# البنوك الكويتية تواصل النمو.. و«الوطني» بين أول 10 مصارف عربيا

تمكنت المصارف الكويتية في العام 2012 من الحفاظ على مستوى الأرباح المحقق في العام السابق، على الرغم من استمرار تداعيات الارتفاع في

المخصصات. كما تمكنت من الحفاظ على موقعها الريادي ضمن المصارف العربية، الذي يظهر في الترتيب السنوي الذي تصدره مجلة الاقتصاد والأعمال لأول 150 مصرفا عربيا.

واستمر تبعا لذلك بنك الكويت الوطني في تبوؤ مركزه بين أول 10 مصارف عربية إذ حل في المرتبة الخامسة من حيث حقوق المساهمين والسادسة من حيث الربحية، وفي المرتبة التاسعة من حيث الأرباح.

ويتقاسم كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي نسبة 57,3٪ من السوق الكويتية، والمرتبة الأولى والثانية في جميع المؤشرات.

#### الأداء العام للمصارف العربية

أظهر الترتيب مواصله المصارف المشمولة تحقيق النمو على كل الأصعدة، حيث ارتفع مجموع حقوق المساهمين خلال العام إلى نحو 252,367 مليار دولار بزيادة 10,07٪ مقارنة بالعام 2011، كما بلغ إجمالي الموجودات 1999,634 مليار دولار بزيادة 10,43٪ مدفوعة بنمو محفظة القروض والسلفيات على مستوى الودائع المصرفية. وسجلت القروض والتسليفات في المصارف الخليجية، نموًا كبيرًا واستحوذت على نحو بنحو 80٪ من إجمالي قروض الـ 150 مصرفًا.

أما إجمالي أرباح الـ 150 مصرفًا فسُجل نموًا بنسبة 10,6٪ ليبلغ نحو 29,977 مليار دولار، كما نما معدل العائد على متوسط الموجودات بشكل طفيف ليبلغ 1,57٪ في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين

نسبة 12,45٪. ويلاحظ أن الأداء المالي للمصارف العربية المدرجة في مؤشر التصنيف مع معدلات النمو كان أفضل هذا العام مقارنة بفترة 2010–2011 باستثناء معدل نمو الأرباح والذي سجل تباطؤًا مقارنة مع نمو تحطى الـ 20٪ العام 2011.

#### أول 10 مصارف

كالعادة، يعكس الترتيب أهمية المصارف الخليجية على مستوى القطاع المصرفي العربي، حيث إنها تتسيطر على قائمة العشرة الأوائل، كما يعكس سيطرة المصارف العشرة الكبرى على حصة الأسد إذ إنها تستحوذ على قرابة 37٪ من إجمالي حقوق المساهمين لأول 150 مصرفًا، وعلى نسبة 35٪ من إجمالي الموجودات، فيما تبلغ حصتها من الأرباح 44,2٪. واحتل بنك قطر الوطني المركز الأول في الترتيب بفضل معدلات النمو القياسية التي حققها خلال 2012، مدعومة بالنمو القوي للاقتصاد القطري والبالغ متوسطة 13٪ خلال السنوات الخمس الماضية.

وتتقاسم المصارف السعودية والإماراتية المراتب المتقدمة في الترتيب، كما ضمت لائحة اللاعبين الكبار 4 مصارف إماراتية تقدمهم بنك الإمارات دبي الوطني الذي حل في المركز الثالث من حيث حقوق المساهمين والموجودات، والثاني من حيث القروض والسلفيات والرابع من حيث الودائع.

وأظهر الترتيب استمرار تفوق مصارف إمارة أبوظبي مع احتلال كل من بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول وبنك أبوظبي التجاري مراتب متقدمة. أما الكويت فكانت حاضرة عبر بنك الكويت الوطني الذي حل في المركز الخامس من حيث حقوق المساهمين، والسادس من حيث القروض والسلفيات والرابع من حيث الودائع.

وتبقى مجموعة البنك العربي في ذلك وزارة التجارة والصناعة الكويتية، استنادا إلى توجهيات والمبادئ الأساسية المعدلة للبنك الدولي حول فعالية نظام الإعسار وتحقق الدائنين لعام 2005، إضافة إلى توصيات دليل «الأوبسيترال» التشريعي لقانون الإعسار التي تمثل الإجماع الدولي بشأن أفضل الممارسات والتي تقدم معيارا موحدًا لانظمة «ICR».

### الرويح وشركاه «ASAR» مستشارا قانونيا للبنك الدولي في الكويت

أعلن مكتب الرويح وشركاه – ASAR، أنه عمل كمستشار قانوني في الكويت للبنك الدولي، حيث أجروا تقييما لفعالية نظام الإعسار والعلاقة بين الدائن والدين، وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول الامتثال بـ «Standard and Codes Initiative».

وقد أدرت الدراسة بالتعاون مع السلطات المعنية في الكويت، بما

في ذلك وزارة التجارة والصناعة الكويتية، استنادا إلى توجهيات والمبادئ الأساسية المعدلة للبنك الدولي حول فعالية نظام الإعسار وتحقق الدائنين لعام 2005، إضافة إلى توصيات دليل «الأوبسيترال» التشريعي لقانون الإعسار التي تمثل الإجماع الدولي بشأن أفضل الممارسات والتي تقدم معيارا موحدًا لانظمة «ICR».

ويهدف المشروع الجديد إلى تعزيز قانون التجارة في الكويت ونظمته ليكون أكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات السوق وتحديثه وفقا للمعايير الإقليمية والدولية، وقد ساعدت «ASAR» فريق البنك الدولي في الكويت الذي ضم بعض أبرز خبراء العالم، في مجال إمامة تاهيل الشركات، الإعسار المالي، استرداد الديون، المعاملات المضمونة، التقارير

## الرويح وشركاه «ASAR» مستشارا قانونيا للبنك الدولي في الكويت

المالية، وتعزيز النظام القضائي، من أجل الإسهام في تحقيق رؤية الكويت بأن تصبح مركزًا ماليًا وتجاريًا. وفي هذا السياق، قال روب ليتل، الشريك في «ASAR»،: «نفخر باننا كنا من مساعدي البنك الدولي فيما يتعلق بمراجعة نظام الإعسار المطبق حاليا في الكويت. لقد تطورت أنظمة الإفلاس خلال السنوات المنصرمة وقد اتخذت الكويت خطوات جيدة

نحو تحسين القوانين المالية في الكويت. وقد تم تصنيف مكتب ASAR بصورة مستمرة على ان المكتب الرائد في مجال قانون التجارة والاستثمار في الكويت وذلك من قبل مؤسسات تصنيف مرموقة مثل Chambers International و Global Guide و Financial Law Review (FLR) و Legal 500.